الدورة السادسة والستون بعد المائة للمجلس

البند 6 – تقرير مرحلي عن مبادرة العمل يدًا بيد (26–30 أبريل/ نيسان 2021)

جاء إعداد موجز للتقدم المحرز في تنفيذ مبادرة العمل يدًا بيد خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر/تشرين الثاني 2020 ويناير/كانون الثاني 2021 (الوثيقة CL 166/6) استجابة للطلبات الواردة من أعضاء لجنة البرنامج (في دورتها التاسعة والعشرين بعد المائة) ومجلس المنظمة (في دورته الخامسة والستين بعد المائة). وتعرض هذه المذكرة تفاصيل إضافية، عقب عملية تقييم شاملة أُضطلع بها في فبراير/شباط 2021.

في 24 مارس/آذار 2021، أكّدت 36 من البلدان اهتمامها بالمشاركة في المبادرة، وهي: إثيوبيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، وأنغولا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتشاد؛ وتوفالو، وجزر سليمان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسلفادور، وطاجيكستان، وغابون، وغواتيمالا، وغينيا بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، والكونغو، وكيريباس، ومالي، وملاوي، وموزامبيق، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، وهايتي، وهندوراس، واليمن.

والتحق السواد الأعظم من البلدان بقاطرة المبادرة في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19 وما تمخض عنها من صدمات اقتصادية. وقد أماطت هذه البلدان اللثام عن منطلقات وأهداف ومقاييس متنوعة. وثمة أربعة وعشرون من البلدان هي قيد تحديد برامجها مع الحكومات المشاركة وبدء عملية المواءمة مع الجهات المانحة. وتم تحديد التمويل في 12 بلدًا، ومن المتوقع أن يكتمل بحلول 30 يونيو/حزيران 2021.

تنفيذ مبادرة العمل يدًا بيد: تجارب البلدان

تتم مبادرة العمل يدًا بيد (المبادرة) على ثلاث مراحل، وهي: الإطلاق والعمليات وتحليل الأثر. وتشمل مرحلة الإطلاق فترة بدء التشغيل انطلاقًا من الاتفاق المبدئي مع البلد المستفيد إلى وضع خطة استثمار البرنامج الشاملة للمجالات المحددة بالنسبة إلى المبادرة جنبًا إلى جنب مع البلد. ويتمثل التحدي الرئيسي في مرحلة الإطلاق، حيث توجد الآن كل البرامج القطرية تقريبًا، في بلورة رؤية مشتركة بين الحكومة وشركائها حول طبيعة البرنامج وأهدافه، والحفاظ على هذه الرؤية، وصولًا إلى مجموعة مشتركة من الأهداف، ومحور التركيز الإقليمي، والمعالم الرئيسية، وخارطة طريق التنفيذ، والعمليات الرئيسية، والمقاييس الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وتتمثل المعالم البارزة في ما يلي:

في الوقت الذي أحرزت فيها **بنغلاديش** تقدمًا ملحوظًا في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، فإنها لا تزال تواجه تحديات جسيمة، إذ تعيش نسبة 20 في المائة من سكانها تحت خط الفقر الوطني. وقد التزمت الحكومة بتحويل قطاع الزراعة إلى قطاع تجاري بمستوى أكبر وعلى درجة أكبر من التنوع والميكنة. وفي هذا السياق، حدّدت الحكومة وشركاؤها أهدافًا رئيسية بالنسبة إلى المبادرة، وهي: دعم مواصلة الاستراتيجيات المتعلقة بالميكنة الزراعية، والتجهيز الزراعي، والتجهيز ما بعد الحصاد، وسلسلة التبريد وسلسلة القيمة الآمنة؛ وإشراك جمعيات القطاع الخاص، وشركاء التمويل الدوليين، والمصارف الوطنية والمستثمرين؛ وتشجيع اعتماد النظم الزراعية الذكية مناخيًا لبناء القدرة على الصمود.

وقد كان وقع الجائحة شديدًا على **إكوادور**، حيث أسفرت عن تدمير الاقتصاد وتدفق اللاجئين، مما أدى إلى ضغوط على قطاع الزراعة والنظم الغذائية. وسرعان ما أمسكت الحكومة، بعد التحاقها بالمبادرة بموجب معايير الأزمة الغذائية، بدفة المبادرة، وأسندت الأولوية للاستثمارات الوطنية الهادفة إلى تنشيط قطاعات الإنتاج الزراعي والغذائي. وترى الحكومة أن المبادرة هي بمثابة دعم رئيسي للمساعدة على تنفيذ الخطة الزراعية الوطنية للفترة 2020–2030، التي هي أداة السياسة الرئيسية التي تركز على تنفيذ السياسة الزراعية على المستويين الوطني والإقليمي. ويجري حاليًا تحديث خرائط المالية العامة وأنشطة مصارف التنمية المتعددة الأطراف، بما يسلّط الضوء على المجالات الرئيسية للاستثمار والثغرات ذات الصلة. وأتاحت المبادرة فرصًا لإشراك الجهات المانحة المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والحكومات المركزية والمحلية والشركات الخاصة. وقد أحرز تقدم فني وتشغيلي في تنفيذ البرامج الوطنية للمنظمة في عدد مختار من الأقاليم. كما عمدت وزارة الزراعة إلى بلورة اقتراح بخصوص المبادرة لكي توافق عليه الحكومة المركزية.

وأما تنفيذ المبادرة في **السلفادور** فقد جمّع جهود الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والبنك المركزي، لدعم المشروع الحكومي "RECLIMA" (الارتقاء بمستوى تدابير القدرة على الصمود أمام تغير المناخ في النظم الإيكولوجية الزراعية للممر الجاف في السلفادور)، الممول من الصندوق الأخضر للمناخ، وإطاره الإنمائي. ويشير البرنامج المشترك المعروف رسميًا باسم "استراتيجية التنمية الريفية الإقليمية للفترة 2019–2020"، إلى المناطق ذات الأولوية العالية والمتوسطة التي تتمتع بفرص زراعية. وقد عُقدت بالفعل الجولة الأولى من المشاورات، بما في ذلك مع الحكومة المركزية والجهات المانحة والحكومة المحلية والمجتمع المدني. وأُعدت الخرائط التي ترتب المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتصنيفات المبادرة، وترتيب البلديات بحسب الأولوية. وهذا يندرج ضمن جهد أوسع نطاقًا يسعى إلى دعم الحكومة في تنفيذ "خطة التحوّل الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي" التي ترمي إلى بدء التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد–19 وتحويل البلد من مستورد صافٍ للسلع الزراعية إلى منتج للأغذية يتمتع بالاكتفاء الذاتي بالاستعانة بنهج قائم على أساس إقليمي.

وتُعد استراتيجية **إثيوبيا** الزراعية الصناعية التي اعتمدت في عام 2009 عاملًا أساسيًا لإحداث تحولات في القطاع الزراعي وتعزيز الاقتصاد في البلاد. وبالنسبة إلى المرحلة القادمة، وقع اختيار الحكومة على أربعة مشاريع تجريبية من أصل المجمّعات الزراعية الصناعية الـ17 المقترحة في البلاد، وأعدّت إطارًا إنمائيًا إلى جانب خطط استثمارية. ويكمن الهدف من وراء ذلك في تعزيز سلاسل الإمدادات الزراعية واجتذاب الاستثمارات إلى قطاعي الأغذية والزراعة وتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق فرص عمل غير زراعية، خاصة بالنسبة إلى النساء والشباب. وثمة وكالة حكومية خاصة، وهي وكالة التحوّل الزراعي، تقدم طائفة متنوعة من الدعم وتساعد على الارتقاء بمستوى الابتكار والاستثمار الزراعي؛ كما تحرص على أن تكون عملية الارتقاء شاملة للجميع، وتعمل على ضمان اتخاذ التدابير اللازمة لرصد وتحسين المنافع التي يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء جنيها. وبناءً على طلب من الحكومة الإثيوبية، أخذت المنظمة على عاتقها تقييم وكالة التحوّل الزراعي، وخلصت إلى أنها فعالة في تأدية مهمتها، وتقدمت بتوصيات لمواصلة تعزيزها. وفي إطار مبادرة العمل يدًا بيد، تقوم المنظمة بحشد خبراء فنيين دوليين لاستعراض خطط الاستثمار والاضطلاع بعمليات تحليل بشأن القضاء على الفقر والإقصاء والأمن الغذائي والتغذوي، بحيث يتم تحقيق التحوّل والإدماج جنبًا إلى جنب في الأقاليم التي تحظى بالأولوية. وتعمل المبادرة على النهوض بإدارة المخاطر بالنسبة إلى أشد الناس فقرًا بفضل التوجيهات المتعلقة بالسياسات وبرامج التنمية الاقتصادية المحلية.

وتعتبر **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية** المبادرة طريقة لحشد الموارد الفنية والمالية والبشرية اللازمة لإطلاق العنان للإمكانات الزراعية والقضاء على الفقر وسوء التغذية في المناطق التي تقع على طول ممر السكك الحديدية بين الصين ولاو الذي يجري بناؤه حاليًا. ويتم الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالمبادرة منذ أكثر من ستة أشهر، بما يشمل إجراء تحليل على المستوى الإقليمي لتحديد الإمكانات الزراعية الاقتصادية في الأقاليم المستهدفة، وتقييمات الإنتاج المناسب، وتحليل سلاسل القيمة (الأرز والذرة والكاسافا والفواكه)، وتحديد الجهات المانحة، وإنشاء فريق مهام مشترك مع الحكومة معني بتطوير السكك الحديدية، والمشاركة غير الرسمية للشركاء، بما فيهم المؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي، و(تكتل) Charoen Pokphand، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وسفراء البلدان الآسيوية، ووكالة التعاون الدولي التايلندية، وشركة السكك الحديدية الصينية. كما يجري إعداد مذكرة مفاهيمية للبرنامج. وقد بلغت بلورة الرؤية الخاصة بالبرنامج مرحلة اتخاذ مجلس الوزراء قرارًا بشأنها، وطلبت الحكومة من المنظمة والبنك الدولي العمل معًا لتمويل المبادرة.

وتستخدم **نيبال** إطار عمل المبادرة لدعم وضع وتنفيذ "خطة الاستثمارات الزراعية الذكية مناخيًا" من أجل بناء قطاع زراعي شامل وقادر على الصمود. وقد أُحرز بالفعل تقدم كبير، حيث تتولى الحكومة والبنك الدولي والمنظمة إعداد دراسة عن هذه الخطة. كما يجري حاليًا على قدم وساق رسم خرائط المناطق الزراعية وخرائط الرفاه ووضع بيانات تحديد الاستثمارات ذات الأولوية. وثمة أيضًا تحليل للقطاع الفرعي (لأفضل الممارسات في مجال فرص الاستثمار ووضع النماذج الاقتصادية في أربع مقاطعات) يرتبط بإعداد مشروع للصندوق الأخضر للمناخ. كما انتقلت منافع المشاورات مع أصحاب المصلحة والتنسيق الوثيق لتطال مبادرة لتقييم النظم الغذائية يمولها الاتحاد الأوروبي. وحدّدت الحكومة سبع مجموعات استثمارية، تشمل المحاصيل الأساسية، والبستنة، والري، والحراجة الزراعية، وتربية الأحياء المائية في مختلف الأقاليم.

وتعترض سبيل **الدول الجزرية الصغيرة النامية** تحديات استثنائية في مجالي التنمية والقدرة على الصمود جراء المخاطر الطبيعية الناشئة عن تغير المناخ وانعكاسات الجائحة وما خلفته من صدمات اقتصادية على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من ذلك، أحرزت تقدمًا مهمًا.

- استخدمت **جزر سليمان** خطة وطنية للاستثمارات الزراعية كمنطلق لتنفيذ هذه المبادرة. وتعمل المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية جنبًا إلى جنب لدعم وزارتي الزراعة والثروة الحيوانية في وضع خططهما الاستثمارية لقطاعات الزراعة وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك للفترة 2021–2030. وقد لقيت مسودة الخطة ترحيبًا حسنًا خلال المشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك من جانب الأمناء الدائمين. وقامت المنظمة بتحديد شركاء فنيين استراتيجيين لتحسين توافر البيانات وأساليب التحليل من أجل تحديد المخاطر واستراتيجيات التخفيف والفرص ذات الصلة على نحو أفضل. وأما عملية المواءمة مع الجهات المانحة للخطة فهي جارية على قدم وساق.
- وتواجه **كيريباس** تحديات تشمل قلة الأراضي الزراعية والقدرات المحدودة على إنتاج الأغذية محليًا، باستثناء مصايد الأسماك. ويؤثر استيراد معظم المواد الغذائية تأثيرًا سلبيًا على الأنماط الغذائية للأسر. كما أن البيانات الحديثة الموثوقة محدودة، ووظيفة ممثل المنظمة شاغرة في الوقت الحالي. ويجري حاليًا استكشاف المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى المبادرة، بما يشمل الصون، وسلسلة قيمة مصايد الأسماك، والقدرة على الصمود، والعمل الإنساني في الجزر المرجانية.

وقد أُنجزت الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، بما في ذلك المعلومات عن التغذية، في جزر سليمان وكيريباس. وتعكف المنظمة في الوقت الراهن على جمع البيانات الجغرافية المكانية والعمل مع شعبة الإحصاءات لتجميع المعلومات من المجتمعات الساحلية. وحُدّدت جامعة "ساوثهامبتون" كشريك في البيانات للمساعدة على تحديد المخاطر المناخية وكذلك تنفيذ الإطار التحليلي للمبادرة وتوسيع نطاقه.

لقد دخلت الحرب التي تدور رحاها في **الجمهورية العربية السورية** عامها العاشر. وباتت البلاد ترزح تحت وطأة حالة خطيرة من انعدام الأمن الغذائي جراء العقوبات المفروضة والانهيار الاقتصادي وخفض قيمة العملة والتضخم. وينصب تركيز المبادرة، إقرارًا منها بأن قطاع الزراعة أضحى يكتسي أهمية أساسية لخلق فرص العمل وتوافر الأغذية على الصعيد الوطني، على استعادة إمدادات المياه المحلية والري. وتلتزم الحكومة بإعادة تنشيط القطاع الزراعي، ويتم الاستعانة بإطار المبادرة للمساعدة على تحديد بعض الأولويات الرئيسية للاستثمارات الوطنية. ويشمل ذلك التركيز على النهوض بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ولا سيما المياه، في المناطق التي تتمتع بإمكانات زراعية اقتصادية عالية.

وتعتبر **طاجيكستان** أول بلد في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى يلتحق بالمبادرة. فقد استجابت المنظمة لطلب وزارة الزراعة تحت إطار مشروع يموله الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إعداد خطة الاستثمارات الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الزراعية المستدامة للفترة 2021–2030. وتم إعداد النص الرئيسي لهذه الخطة، بما يشمل خمسة مجالات/ركائز رئيسية و17 وثيقة عمل. وأما ما أحرز من تقدم آخر فيتمثل في وضع أطلس جغرافي مكاني للخطة لتحليل القرارات بناءً على معايير متعددة دعمًا لتخصيص استثمارات مستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمخضت الجهود المبذولة لتحديد الجهات المانحة والمواءمة بينها عن إعداد سبع مذكرات مفاهيمية، مما أدى إلى تصميم مشاريع مشتركة بين البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق الأخضر للمناخ.

ويحتاج **اليمن** إلى تحديد الثغرات التي تشوب الترابط القائم بين السلام والعمل الإنساني والإنمائي، وترتيبها بحسب الأولوية وسدها. وتدعم المبادرة، على وجه التحديد، وضع إطار وطني شامل للسياسات والاستثمارات بشأن الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي والقدرة على الصمود. وتحقيقًا لهذه الغاية، فهي تساهم في الاستراتيجية الوطنية الحكومية لقطاع الزراعة لعام 2030 وخطة الاستثمارات الزراعية الوطنية لعام 2025. وأُجريت تسع عمليات تشخيص موجهة نحو الاستثمار من أجل وضع أطر للسياسات والاستثمارات. وإن الجهود الهادفة إلى تحديد تصنيفات المجالات ذات الأولوية للمبادرة وتحديد المناطق محور التركيز وإشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ الخطط جارية على قدم وساق.

ويقوم برنامج المبادرة في **زمبابوي** على برنامج الحكومة المتعلق بإحداث تحولات في النظم الغذائية الزراعية من خلال توسيع نطاق برنامج الاستثمارات الزراعية "AgrInvest". وتعزز المبادرة هذا البرنامج بالتحليل العشوائي لحدود الربحية من أجل تحديد البؤر الإقليمية لتسريع وتيرة تنفيذ البرنامج وتأثيره، ومن خلال العمل التكميلي للحد من الفاقد من الأغذية وتحسين إدارة موارد المياه على نحو مستدام، ضمن جملة أمور أخرى. والجهود جارية على قدم وساق لتنمية سلسلة قيمة شاملة، تدعم صياغة "اتفاقات خطة تنمية القطاع" بين الحكومة والقطاع الخاص. كما يتم حاليًا استحداث أدوات لخفض المخاطر وضمان القروض بالنسبة إلى صندوق التنمية الزراعية في البلاد، إلى جانب مشاريع مقترحات استثمار للبنية التحتية الرئيسية – الري والأسواق وغير ذلك – في المناطق الصغيرة. وتعكف وزارة الزراعة والأراضي والمياه وإعادة التوطين الريفي على مواءمة بعض استراتيجيات البرنامج مع استراتيجيات المبادرة.

تصميم لوحات تحكّم متعددة الشركاء خاصة بمبادرة العمل يدًا بيد

تُعد لوحات التحكّم الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد ضرورية لتنفيذ المبادرة وإدارتها وحوكمتها وتأثيرها على نحو فعّال. وتوفر لوحات التحكّم الخدمات التالية:

(أ) **نظام قائمة مرجعية بسيط** للإبلاغ عن التقدم المحرز في مرحلة إطلاق المبادرة مقابل المعالم الرئيسية للبرنامج من أجل وضع خطة لبرنامج المبادرة مصممة خصيصًا، بما يشمل كلًا من الاستثمار الأساسي والمساهمات المتنوعة من الشركاء المتعددين.

(ب) **ونظام لإدارة المعارف** بالنسبة إلى جميع المنتجات ذات الصلة بعمل البرنامج القابلة للمشاركة، بما فيها خرائط الجهات المانحة والشركاء، وخرائط الرفاه، والبيانات المرجعية الجغرافية الأساسية لتحليل أثر البرنامج القطري، والتحليل العشوائي لحدود الربحية "خرائط الشدة".

(ج) **والإبلاغ** المنتظم **عن التقدم المحرز مقابل الأهداف الرئيسية التشغيلية** والمعالم الرئيسية **للبرنامج**، وكذلك أهداف التنمية المستدامة، وكلّ ذلك مشفوعًا بتصورات توفر دليلًا ومحكًا للحكومة والشركاء، مع روابط تحيل إلى صفحات للبرنامج تتضمن تفاصيل أكثر – وهي الآلية الرئيسية لضمان الشفافية.

(د) **ومنصة اتصالات** للشركاء لتعزيز مستوى التنسيق لتحقيق المعالم الرئيسية للبرنامج. ويمكّن هذا النموذج من تبادل المعلومات والتنسيق في ما بين الشركاء في ما يتعلق بالاستعراضات المنتظمة للتقدم المحرز، ويدعم تنقيح الخطة عند الاقتضاء، ويتيح إمكانية وصول انتقائي للجمهور، ويعزز جميعها القدرات وروح المسؤولية الوطنية.

(هـ) **والإبلاغ عن الآثار** بشكل مستمر (نظام إشارات المرور)، مع رفع تقارير مفصّلة كل أربع سنوات مقابل مقاييس البرنامج قبل انعقاد دورتي مؤتمر منظمة في عامي 2023 و2027. ويتمثل أحد الابتكارات المهمة للمبادرة، المتوائمة مع الأولويات الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في ربط الأنشطة التي تدعمها المنظمة بشكل أوثق بالمقاصد والمؤشرات الوطنية على مستوى أهداف التنمية المستدامة.

(و) ونظام **لتجميع وتحليل التقدم والنتائج المحققة** في التجارب القطرية لبرنامج المبادرة. تقوم هذه الخدمة باستخراج المعلومات من خدمات أخرى وتتيح التتبع على مستوى البرنامج مقابل التقدم الإجمالي المتوقع وإجراء المزيد من التحليل.

السيد Máximo Torero Cullen، رئيس الخبراء الاقتصاديين